الأمم المتحدة

A/C.2/63/L.29

الجمعية العامة

Distr.: Limited
4 November 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون
اللجنة الثانية
البند ٥١ (أ) من جدول الأعمال
العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

أنتيغوا وبربودا*: مشروع قرار

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٧٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٢٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٤٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/٢٠٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٠٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢ /١٩٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ المتعلقة بدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] إلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٦٠/١.

051108 051108 08-58653 (A)

القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة دورا محوريا تؤديه في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تعزيز اتساق السياسات العامة المتعلقة بالمسائل الإنمائية الشاملة، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تؤكد من جديد أيضا العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة للألفية[٢] على كفالة أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح جميع شعوب العالم،

وإذ تسلم بأن العولمة، التي يحركها إلى حد كبير تحرير الاقتصاد والتطور التكنولوجي، تعني ضمنا أن الأداء الاقتصادي لبلد ما يتأثر بصورة متزايدة بعوامل خارج حدوده الجغرافية، وأن زيادة فوائد العولمة إلى الحد الأقصى بطريقة منصفة تتطلب تطوير سبل التعامل مع العولمة من خلال إقامة شراكة عالمية معززة من أجل التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء الأزمات المالية والاقتصادية الراهنة الناجمة مباشرةً عن جموح الليبراليين الجدد في إلغاء الضوابط المنظمة للقطاع المالي وغياب الرقابة التنظيمية وأزمات الأغذية والطاقة وما تخلفه من آثار سلبية على بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما ما يخص منها البلدان النامية،

وإذ تسلم بأن الاقتصادات المحلية تتداخل في الوقت الراهن مع الاقتصاد العالمي وأن العولمة تؤثر على جميع البلدان بطرق مختلفة، وأن هناك بلدانا تتوافر لديها، من جهة، فرص للتجارة والاستثمار للقيام بعدة أمور، من بينها محاربة الفقر، لكنها، من جهة أخرى، تواجه قيودا في درجة المرونة المتوافرة لديها لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية،

وإذ تؤكد من جديد تأييدها القوي للعولمة المنصفة التي يعم خيرها الجميع وضرورة أن يؤدي النمو إلى الحد من الفقر، وعزمها، في هذا الصدد، على جعل هدفي توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، بمن فيهم النساء والشباب، غاية أساسية للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة وللاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

---

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

وإذ تلاحظ أنه يجب إيلاء اهتمام خاص، في سياق العولمة، لهدف حماية وتشجيع وتعزيز حقوق ورفاه النساء والفتيات، حسبما ورد في إعلان ومنهاج عمل بيجين [٣]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام [٤]؛

٢ - **تعرب عن القلق** لأن أحدث تقديرات الفقر تكشف عن أنه أوسع انتشارا الآن مما كان مقدرا في السابق؛

٣ - **تسلم ببالغ القلق** بما تخلفه الأزمات المالية والاقتصادية الراهنة من آثار سلبية تمس بوجه خاص البلدان النامية، نظرا لقدرتها المحدودة على تيسير التصدير وضمان سبل الحصول على الائتمان وعلى انتهاج سياسات فعالة على صعيد الاقتصاد الكلي لمواجهة التقلبات الدورية، وتنال من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - **تسلم** بأن الأزمة المالية الراهنة وما اتخذته حكومات البلدان المتضررة من تدابير لمواجهتها قد أبرزا الدور الهام الذي يؤديه القطاع العام في ضمان توافر بيئة اقتصادية آمنة ومستقرة؛

٥ - **تسلم أيضا** بأنه يجب تحقيق المزيد من الاتساق فيما بين سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة والمعونة والسياسات المالية والبيئية وتلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، حتى تدعم جميعها الهدف المشترك لجعل العولمة تعمل لمصلحة الجميع؛

٦ - **تؤكد** الحاجة إلى آليات ومؤسسات أفضل لمعالجة مواطن الضعف الهيكلية وتعزيز التماسك والتكامل والتنسيق في عملية رسم السياسات الاقتصادية العالمية التي تتسم بالشمول والشفافية؛

٧ - **تؤكد** أن الاقتصادات توجد في عالم يتحول إلى العولمة يدل فيه ظهور نظم قائمة على قواعد لإقامة علاقات اقتصادية دولية على أن الحيز المخصص للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، أصبح، في الغالب، محكوما بضوابط والتزامات دولية واعتبارات مرتبطة بالسوق العالمية، وأنه يتعين على كل حكومة أن تقيّم مدى إمكانية المقايضة بين فوائد القبول بالقواعد والالتزامات الدولية والقيود التي يفرضها فقدان الحيز المخصص لوضع السياسات

---

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) A/63/333.

العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الأهداف والغايات الإنمائية في الحسبان، أن تأخذ جميع البلدان في اعتبارها ضرورة تحقيق التوازن المناسب بين الحيز المخصص للسياسات العامة الوطنية والضوابط والالتزامات الدولية، وتلاحظ في هذا الصدد مع التقدير العمل الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن مفهوم الحيز المخصص لوضع السياسات العامة، على النحو المبين بالتفصيل في توافق آراء ساو باولو[٥] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي[١]؛

٨ - **تؤكد من جديد** التزامها بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتؤكد، تحقيقا لتلك الغاية، أهمية بذل جهود عاجلة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، مع ملاحظة أن مسألة تعزيز إعراب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن رأيها ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز لا تزال مثار قلق مستمر، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تحقيق مزيد من التقدم الفعلي؛

٩ - **تسلم** بضرورة زيادة التمويل المخصص للزراعة تنشيطا للقطاع الزراعي، وبخاصة في البلدان النامية، من أجل ضمان الأمن الغذائي وصون مصادر كسب الرزق لدى المزارعين وتحقيق التنمية الريفية؛

١٠ - **تسلم** بضرورة أن تكون لاستراتيجيات النمو وسياسات القوى العاملة أهداف واضحة من حيث توفير فرص العمل، تحقيقا للحد من الفقر، وبوجوب أن تراعي هذه السياسات الفوارق بين الجنسين في توظيف المرأة؛

١١ - **تشجع** جميع الشركاء في التنمية على المساعدة في تعزيز ودعم السياسات والخطط الصحية والتعليمية الوطنية للبلدان النامية من خلال توفير المساعدة والتمويل وفقا لاحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية؛

١٢ - **تلاحظ** أن للحكومات دورا حاسما في إقامة مؤسسات قادرة على توفير تعليم أولي وثانوي وعال يتسم بالجودة، بما في ذلك وضع رؤية واضحة من أجل إنشاء نظام للتعليم العالي على المدى الطويل يتميز بالشمول والتنوع والاتساق؛

١٣ - **تسلم** بالحاجة إلى نظم صحية أكفأ وأكثر إنصافا للتنفيذ الفعال لبرامج الوقاية من الأمراض والرعاية والمراقبة اللازمة لبلوغ الأهداف الصحية المحددة الخاصة بتقليل

(٥) TD/412، الجزء الثاني.

وفيات الأطفال والوفيات النفاسية والحد من انتشار أمراض من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛

١٤ - **تلاحظ** أن الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن تشتمل أيضا على تكثيف مراقبة الأمراض المدارية المهملة؛

١٥ - **تسلم** بالحاجة إلى سياسات وتدابير لتشجيع أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، على أن تكون البلدان المتقدمة النمو في طليعة هذا المسعى؛

١٦ - **تؤكد** الحاجة إلى تعزيز الالتزامات المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتقرير شروط أنسب لنقل التكنولوجيا بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف وإلى اتخاذ إجراءات محددة لتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية دعما لتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية المستدامة؛

١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا في مجال العولمة والاعتماد المتبادل عن موضوع ''العولمة والاعتماد المتبادل: دور الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية في سياق الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة''، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''؛

١٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين بندا فرعيا بعنوان ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل''، في إطار البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.